E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/21/8/Add.3
6 March 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الحادية والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠١

البند ١٠(ج) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا مختارة ذات أهمية لمستقبل منطقة الإسكوا

التنمية المستدامة: دور التجارة والبيئة

١- لا يمكن النظر في مسألتي التجارة والبيئة منفصلتين بسبب علاقة الترابط بين المتغيرات المتعلقة بعملية الإنتاج، واعتبارات القطاع الاقتصادي وقطاع الشركات، ووجود أو عدم وجود بيئة تساعد على الإنتاج (وهي مستويات التحليل الثلاثة المحددة فيما يلي). وربما أمكن النظر في التحديات المتصلة بتدابير تنظيمية معينة؛ أو في أثر الانبعاثات الصناعية على البيئة، بطريقة مباشرة نسبياً: من وجهة نظر عملية الإنتاج و/أو الشركة أو القطاع المعني؛ ولكن الاجراءات التي تُتخذ لمواجهة هذه التحديات على مستوى أوسع نطاقاً يجب أن تراعي ما يحتمل أن يترتب عليها من آثار فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي على المستويين الوطني والدولي. فعلى سبيل المثال، إذا أراد أحد بلدان الإسكوا توسيع قاعدة صادراته من أجل تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية، فلا بد له من أن يأخذ في الاعتبار موارده وثرواته الطبيعية، وحالة الإنتاج في قطاعاته الاقتصادية الرئيسية، والمناخ التجاري السائد لديه وفي خارجه. وعلى سبيل المثال أيضاً، إذا تضمنت استراتيجيته تعزيز صادرات البندورة (الطماطم) أو الناتج ذي القيمة المضافة المستخرج منها، أي الكاتشب، فسيتعين توجيه الانتباه أيضاً إلى السياسات المتعلقة بالمياه المحلية وبمعايير نوعية المياه العادمة، وأسعار المياه، والحد الأقصى المسموح به من الأسمدة والمبيدات، ومعايير الصحة النباتية في البلدان المستوردة، والأنظمة المحلية والأجنبية المتعلقة بالتغليف، وما إلى ذلك. تلك هي الاعتبارات التجارية والبيئية التي ينبغي أن تتلقى اهتمام صانعي السياسات وشركات القطاع الخاص، على السواء، إذا كان المراد لصناعات بلدان المنطقة أن تصون وتزيد قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

ألف- الإطار التحليلي

٢- يشكل تشجيع التنمية المستدامة من خلال تحرير التجارة وحماية البيئة أحد المبادئ الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١. وتمثل الروابط التي تربط بين قضايا التجارة والبيئة مشاغل ملحة بالنسبة إلى بلدان المنطقة. ويتزايد الاهتمام بالطريقة التي يمكن بها للنظم والمشاغل البيئية المتغيرة المتعلقة بالاستدامة البيئية أن تؤثر على القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية.

٣- ويمكن النظر إلى العلاقة بين التجارة والبيئة من منظارين: (أ) الأثر الذي يمكن أن يحدثه تنامي التجارة (والإنتاج) على البيئة؛ (ب) أثر المعايير والنظم البيئية الجديدة على القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية. وبالإمكان، في تقييم ديناميات التجارة والبيئة، استخدام مستويات التحليل الثلاثة التالية:

(أ) عملية الإنتاج، أي العلاقة بين المدخلات والنواتج والانبعاثات الصادرة خلال عملية صنع منتجات محددة؛

(ب) القطاع الاقتصادي، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل خاصية من خصائص النشاط الاقتصادي في منطقة الإسكوا. فالشركة، بصفتها كياناً مجملاً، تمثل جزءاً هاماً من هذا التحليل لأن قدرتها التنافسية في السوق لا تتوقف على نشاطها الإنتاجي فحسب، بل أيضاً على إدارتها، وعمليات التسويق التي تقوم بها، ومواردها المالية والبشرية، والقدرات التي تتمتع بها، بالإضافة إلى عوامل أخرى؛

(ج) البيئة (التمكينية أو التعطيلية)، وهي تشمل المؤسسات والسياسات والأنظمة والاتفاقات التي تؤثر ايجاباً أو سلباً على طريقة عمل الشركات. فالبيئة التمكينية تبدأ على المستوى الوطني، وبسياسات وأولويات محلية تحددها الحكومات؛ ثم تمتد إلى الاقتصاد الدولي، الذي يشمل الدولة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، التي تطبق تدابير تنظيمية وطوعية قد تؤثر على القدرة التنافسية للشركات والقطاع الاقتصادي ككل. والمعايير والنظم البيئية هي من أهم ما يُتخذ من تدابير تؤثر على القدرة التنافسية للتجارة.

باء- الإطار التنفيذي

٤- بغية تناول قضايا التجارة والبيئة بأسلوب متكامل وتسهيل التنقل بين مستويات التحليل، تنوي الإسكوا أن تنفذ برنامجاً مؤلفاً من ثلاثة أجزاء يتناول التجارة والبيئة وتخفيف أذى النشاط الاقتصادي في البلدان المستفيدة.

٥- وينطوي الجزء الأول من البرنامج على النظر في عملية الإنتاج من حيث المدخلات البيئية والانبعاثات والقدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية. وسينفذ هذا الجزء في إطار مبادرة سياسات البحر المتوسط، وهو مشروع يرعاه برنامج البحر المتوسط للمساعدة الفنية البيئية بدعم مالي من البنك الدولي. وتسعى مبادرة سياسات البحر المتوسط إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والبيئية المتكاملة في منطقة البحر المتوسط مع توجيه اهتمام خاص إلى العلاقة بين التجارة والبيئة والقدرة التنافسية الدولية. وتتضمن الأنشطة التي ستنفذ في هذه المرحلة اجراء دراسات حالة وتقييمات سريعة لأثر التكاليف البيئية على القدرة التنافسية التجارية لبعض الصناعات، ولا سيما تلك التي تهيمن فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشكل عمليات النمذجة الاقتصادية وورشات العمل ودورات التدريب أساس هذه الأنشطة لأن الهدف من العملية هو تزويد أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بمنهجيات عملية وأساليب للتحليل تفيدهم في دراسة قضايا التجارة والبيئة.

٦- ويركز الجزء الثاني من البرنامج على العلاقة بين الشركة، من جهة، والبيئة التمكينية (أو غير التمكينية)، من جهة أخرى، فينظر في المؤسسات والسياسات والتدابير التي تسهل، أو تعرقل، اتخاذ قرارات التنمية المستدامة في سياق التجارة والبيئة. وسيضطلع بالأنشطة الداعمة لهذا العنصر بالاشتراك مع

منظمات متوسطية تقوم بنشاطات إكمالية. وقد بلغت الإسكوا حالياً مراحل متقدمة من تطوير مشاريع مشتركة حول التجارة والبيئة مع مركز الخطة الزرقاء (مركز فرنسي) التابع لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، ومع مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، وذلك في إطار برنامج البحر المتوسط للمساعدة الفنية البيئية. وتتناول هذه المؤسسات، عادة، دينامية التجارة والبيئة من منظور بيئي، فتركز على الأثر الذي يمكن أن تحدثه التجارة المتنامية على البيئة، وهي لذلك مؤهلة لمساعدة الإسكوا ومبادرة سياسات البحر المتوسط في التشجيع على اعتماد نهج متكامل في التحليل المتعلق بالتجارة والبيئة. وسيكون أساس هذه النشاط هو بناء القدرات وتشجيع التنسيق بين صانعي القرارات في مجالي الاقتصاد والبيئة، مع التركيز خصوصاً على تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص حول تحديات التجارة والبيئة. وستحضّر مذكرات حول سياسات الشركات وسياسات قطاعات محددة لتوفير أمثلة عملية على التحديات والفرص المتصلة بالتجارة والبيئة والمفتوحة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي القرارات، وستُتخذ اجراءات للتشجيع على استخدام التقييمات الاستراتيجية البيئية كوسيلة لتقدير الأثر البيئي للسياسات التجارية التي تؤثر في أنشطة بعض القطاعات الاقتصادية.

٧- أما الجزء الثالث من البرنامج فينتقل بالتحليل إلى مستوى الاقتصاد الكلي، إذ يجري ضمنه تقييم الأثر الحقيقي الذي يمكن أن تحدثه السياسات البيئية الضعيفة والأداء البيئي السيئ في الناتج المحلي الإجمالي. وسيشمل كذلك النظر في مفهوم تخفيف أذى، النشاط الاقتصادي بأسلوب متكامل ومن منظور وطني. ويهدف عنصر البرنامج هذا إلى توفير المعلومات لكبار صانعي السياسات في وزارات الاقتصاد والتخطيط، والى تزويدهم بالأدوات اللازمة لمواجهة تحديات التجارة والبيئة وتهيئة بيئة تمكينية أكثر.